دروس الأستاذة: ليطوش دليلة.
litoucheda@gmail.com
مقدمة لطلبة سنة LMD 2
السداسي الأول المجموعة د .
و الأستاذة: بو الزيت، المجموعة: (ب) و الأستاذة معزي أمال المجموعة (ه).
السنة الجامعية: 2026/2025
في مقيــاس المنهجية القانونية.

تقديم.

إن البحث العلمي قد أصبح حاليا بمثابة الدافع الذي يحرك الشعوب نحو الأمام و نحو التطور في شتى دروب الحياة و في شتى مجالاتها و علومها، و يعتبر الباحث في القانون أحد الفئات التي تسعى لإحداث تغيير جدري في مجال العلوم القانونية، و قد أدرك حاليا أهمية البحث و التقصي في المجال القانوني لوسم الظاهرة المعروضة أمامه بالطابع القانوني و الإطار المخصص لها سواء من الناحية التشريعية أو من الناحية الفقهية أو القضائية...

و لكن لإحقاق هذا النجاح المرجو لابد له من آليات ناجعة لتدعيم بحوثه و وضعها في الاتجاه الصحيح فهو أول ما يحتاج إليه المنهجية الصحيحة التي تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي برمته، فليس هناك بحث علمي دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة و يحدد أبعادها و جوانبها و مسبباتها.

المحاضرة الأولى:(مرحلة اختيار موضوع البحث).

إن مرحلة اختيار الموضوع لابد للباحث قبل الولوج إليها من اكتساب جملة من المعارف المسبقة التي تسهل له الولوج إلى المرحلة التي يريد، و التي تتطلب نوعا من البحوث العلمية كبحوث التخرج (المذكرات الخاصة بنيل شهادة الليسانس)، البحوث الخاصة بشهادة الماستر أو الماجستير، أو حتى حين إعداد البحوث لنيل شهادة الدكتوراه، و كذلك المقالات و المداخلات ...

و يمر البحث العلمي بمراحل لإعداده، و حينها لابد على الباحث من التقيد بقواعد المنهجية كونها تزود الباحث بأدوات علمية لإعداد بحث علمي ناجح، سواء فيما يتعلق بالجانب الشكلي أو الموضوعي.

و يتم في هذه المرحلة تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها، و ذلك بواسطة الدراسة و البحث و التحليل، لاكتشاف الحقيقة العلمية المتعلقة بالمشكلة محل البحث، و تعد مرحلة اختيار الموضوع أولى الخطوات الهامة لإعداد البحث العلمي.

أولا: طرق اختيار الموضوع.

هناك طريقتين لاختيار الموضوع و هي الاختيار الذاتي للموضوع أو تولي الأستاذ المشرف اختيار الموضوع.

1*الاختيار الذاتي للموضوع: يتولى من خلالها الباحث اختيار الموضوع الذي يتماشى مع قدراته الفكرية و العلمية، فهو يقوم بالمطالعة لجملة من المراجع المتاحة له و يسطر أولوية لبعض الموضوعات و من ثمة يختار واحد منها ثم يعرضه على المشرف لكي يتم تسجيله نهائيا في إدارة الكلية التي ينتسب إليها.

2*اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف: قد يستدعي الأمر تدخل المشرف لمساعدة الطالب في اختيار موضوعه، إن عجز هذا الأخير عن الاختيار، فيقترح المشرف عليه عدة مواضيع التي تصلح لإنجاز البحث الذي هو بصدده (الطالب)، و لو أنه من المحبذ أن يختار الطالب بنفسه ما يلاءم قدراته، و لأنه قد يكون اختيار المشرف واقعا على موضوع ليس فيه قدرا كافيا من المراجع أو يفوق القدرات العلمية للطالب...

ثانيا: المعايير الذاتية و الموضوعية لاختيار موضوع البحث.

هناك عدة معايير تتحكم في اختيار الموضوع المراد دراسته، و قد تكون هذه العوامل ذاتية أو موضوعية.

1* العوامل الذاتية: و هي العوامل التي تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي و تتحكم فيه عدة عوامل و معايير متصلة بنفسية الباحث.

***عامل الرغبة النفسية:** يولد هذا العامل إرادة و قوة مليئة بالحيوية و النشاط تدفع بالباحث إلى تسخير وقته في العمل لحبه لهذا الموضوع و يحاول بذلك تخطي الصعوبات التي يتلقاها، فيحاول إيجاد الحلول العلمية لها.

****عامل مدى توفر الاستعدادات و القدرات الذاتية:** يجب أن تكون لدى الباحث استعدادات و قدرات ذاتية تمكنه من إعداد بحث علمي في مجال تخصصه، حتى يكون قادرا على فهم و ربط و التعمق و التحليل و المقارنة بين مختلف أجزاء الموضوع، و من هذه القدرات التحكم في اللغة، و فهم المبادئ الأولية التي يقوم عليها التخصص.

*****عامل توفر الباحث على إمكانيات اقتصادية كافية تمكنه من إعداد البحث العلمي:** فتسمح له بالتنقل من مكان إلى آخر للبحث عن الوثائق العلمية و شرائها و تصويرها وخصوصا بالنسبة لبحوث ما بعد التدرج.

******عامل تمتع الباحث بالقدرات العقلية اللازمة و أخلاقيات و فضائل البحث العلمي:** حيث يجب أن يتوفر لدى هذا الأخير القدرات العقلية اللازمة و سعة الإطلاع و التفكير و التأمل و الصفات الأخلاقية مثل هدوء الأعصاب و قوة الملاحظة و شدة الصبر و الموضوعية، و النزاهة و حب الابتكار...

*******عامل احترام معيار التخصص:** حيث لابد للباحث أن يختار موضوعا للبحث فيه داخل تخصصه، و ذلك حسب مكتسباته من دراسة هذا التخصص التي تسبق القيام بهذا البحث.

2*العوامل الموضوعية: هناك عوامل موضوعية خارجة عن ذاتية البحث يتوقف عليها نجاح الموضوع من أهمها:

***عامل مدى توفر الوثائق العلمية:** و هو ما يجب مراعاته من طرف الباحث، فالموضوعات المطروحة للبحث تختلف بدرجات متفاوتة من حيث توفر المراجع و المصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها.

****عامل الجدة و الابتكار:** حيث يجب أن يكون الموضوع قيد الدراسة لم يبحث فيه من قبل، و هذا بغرض تقييم القدرات العلمية للباحث، و تشجيع عملية الابتكار.

ثالثا:عنوان البحث.

يحدد العنوان الإطار الرسمي للموضوع محل البحث و يجسد الفكرة الرئيسية العامة له و تخضع عملية صياغة العنوان لاعتبارات موضوعية و شكلية, كما انه يشمل على عدة متغيرات.

ب1-الاعتبارات الموضوعية : وتتمثل فيما يلي:

- أن يعبر العنوان عن مضمون البحث و محتواه دون زيادة أو نقصان.
- يمكن أن يظهر العنوان منهج الدراسة (دراسة مقارنة، تاريخية ،تحليلية....)
- أن تكون صياغة العنوان منسجمة مع أهمية البحث.
- أن يعكس بشكل مكثف جدّا إشكالية البحث.

ب 2-الاعتبارات الشكلية :

- أن تكون الكلمات محددة مركزة و بعيدة عن أشكال التعميم أو التطويل.
- أن تكون واضحة و خالية من الغموض و الالتباس.
- أن تكون مباشرة تسهل فهم الفكرة.

ب3-مشتملات العنوان.

يتضمن عنوان البحث مجموعة من المتغيرات و هي 3 أنواع :

- **المتغير المستقل** : هو ذلك المتغير الذي يفسر الظاهرة محل الدراسة و يعتبر السبب الافتراضي للمتغير التابع و يأتي في مستهل عنوان البحث و هو يعرف عادة باسم المتغير السببي.
- **المتغير التابع** : و هو المتغير الذي يسعى الباحث إلى شرحه ويمثل السبب الافتراضي أو الناتج المتوقع من المتغير المستقل، و هو يعرف عادة بالمتغير المعتمد أو النتيجة.
- **المتغير الوسيط** : و هو المتغير الذي يحدد المتغير التابع و يؤثر عليه و لولا وجوده لما استطاع المتغير المستقل التغيير في المتغير التابع ، و في العلوم القانونية نجد أن المتغير الوسيط قد يكون في أغلب الحالات يحدد الزمان و المكان المتعلق بالمتغير التابع.

فعنوان البحث يمكن أن يتضمن أكثر من متغير وسيط واحد , و ذلك إذا أردنا تحديد العنوان و بدقة لأنه إذا قلنا الوساطة الجنائية وسكتنا هنا فالموضوع سوف يكون واسع جدّا، لأن الوساطة هنا تتضمن البالغين و الأحداث و نفس الشيء بالنسبة للمتغير الوسيط الثاني "في التشريع الجزائري" لأنه قد حدّد لنا القانون الذي ندرس من خلاله الوساطة و هو التشريع الجزائري، لكن يمكن للباحث أن يستغني عن المتغير الوسيط ويقوم بتحديده في المقدمة.

رابعا: الإشكالية.

الإشكالية هي نقطة الارتكاز الأساسية لأي بحث و فيها يتحدد أمل الباحث من البحث و البحث الذي يخلو من إشكالية محددة هو بحث غير جدير بصفة العلمية و الإشكالية في الواقع هي سؤال لا توجد لدى الباحث الإجابة الدقيقة و المحددة له و لتحديد الإشكالية لابد من مراعاة ما يلي:

- يجب أن تكون الإشكالية متضمنة و محددة بدقة للعلاقة بين متغيرات البحث.
- أن تكون مصاغة صياغة دقيقة و واضحة و بليغة سليمة و أن تكون في شكل تساؤل حتى يسهل تحديدها.
- يجب أن تكون قابلة لاختبار.

و نظرا للأهمية الكبيرة للإشكالية فانه يجب على الباحث العناية الشديدة بصياغتها فمن خلالها يمكن الحكم على مدى قوة البحث و أصالته و قدرة الباحث على تناوله كما أنها تحدد كل مجربات البحث و خطته و خطواته، فبالرجوع إلى الإشكالية تضبط الخطة و تتحدد الفصول كما يمكن التعرف على المنهج و الأدوات الملائمة.

و بما أن الإشكالية ترتبط بموضوع بذاته من خلال ما يراه باحث دون غيره فان الإشكالية يجب أن تكون من بنات أفكار هذا الباحث و تخلو من أي اقتباس أو استعمال لمراجع , و كلما كانت الإشكالية ثرية كانت قوية و ذات قيمة علمية بحيث يقول كل شيء و لا يقول أي شيء لذلك فان قراءة الإشكالية لوحدها تكفي للحكم على البحث و الباحث معا.

المحاضرة الثانية: (مرحلة جمع المصادر و المراجع).

بعد اختيار الموضوع و تسجيله لدى الجهة المختصة، تأتي مرحلة جمع الوثائق العلمية التي تتضمن كافة المعلومات و المعارف المتعلقة بموضوع البحث.

أولا: أنواع مصادر و مراجع البحث العلمي.

تنقسم المراجع و المصادر إلى قسمين مختلفين.

1*الوثائق الأصلية الأولية المباشرة (المصادر):

و هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق و المعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع و دون استعمال وثائق و مصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، و هي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح "المصادر" أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة و حقائق غير معروفة سابقا.

و تتمثل أنواع الوثائق الأصلية و الأولية في ميدان العلوم القانونية فيما يلي:

- المواثيق القانونية العامة و الخاصة، الوطنية و الدولية.
- محاضر و مقررات و توصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية و التشريعية و التنفيذية.
- التشريعات و القوانين و النصوص التنظيمية المختلفة.

العقود و الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة و المصادق عليها رسميا.

- الشهادات و المراسلات الرسمية.
- الأحكام و المبادئ و الاجتهادات القضائية.
- الإحصائيات الرسمية.

2*الوثائق غير الأصلية و غير المباشرة (المراجع):

أي أنها الوثائق و المراجع التي نقلت الحقائق و المعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى.

و بالتالي فهي تلك الوثائق التي تستمد قوتها العلمية و معلوماتها سواء من المصادر (الوثائق الأصلية المباشرة)، أو المراجع (وثائق غير أصلية و ثانوية)، سواء من الدرجة الأولى إذا اعتمد في نقل المعلومات من المصدر مباشرة و المثال على ذلك إذا أراد الباحث (أ) دراسة موضوع ما في قانون العقوبات و استعمل مباشرة نصوص هذا القانون يعتبر بحثه مرجعا من الدرجة الأولى، و يعتبر مرجعا من الدرجة الثانية إذا استعمل مرجعا سبق أن تطرق لهذا الموضوع و استنادا إلى المثال السابق تكون:

- نصوص قانون العقوبات مصدرا أصليا.
- مرجع الباحث (أ) مرجعا من الدرجة الأولى.
- مرجع الباحث (ب) مرجعا من الدرجة الثانية.

و من أمثلة الوثائق غير الأصلية (المراجع) في المجال القانوني نذكر:

- الكتب و المؤلفات القانونية الأكاديمية العامة و المتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي و القانون الإداري و الدستوري...
- الدوريات و المقالات العلمية المتخصصة.
- الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة و هي مجموع البحوث و الدراسات العلمية و الجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية.
- الموسوعات و القواميس.

ثانيا: أماكن وجود الوثائق.

توجد الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث بوسائل عديدة مثل الشراء، و التصوير و الإعارة العامة و الخاصة أو بوسائل النقل و التلخيص.

و يقصد بمرحلة القراءة و التفكير عمليات الإطلاع و الفهم لكافة الأفكار و الحقائق التي تتصل بالموضوع و تأمل هذه المعلومات و الأفكار تأملا عقليا فكريا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع فيجعله مسيطرا على الموضوع مستوعبا لكل أسراره و حقائقه متعمقا في فهمه قادرا على استنتاج الفرضيات و الأفكار و النظريات منها.

المحاضرة الثالثة: مرحلة اختيار الإشكالية و ضبطها.

تعدُّ معايير اختيار الموضوع هي نفسها معايير اختيار مشكلـــــة البحث، و ذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما.

أولا: ماهية الإشكالية.

إن فن علم طرح المشكلات يتمثل دوره في:

* تمكين الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية.
* و تحديد الأسئلة التي يريد الباحث الإجابة عليها في الموضوع.

و هي تعني: "صياغة مشكلة البحث أي تعريفها و تحديدها بضبط معالمها و وضعها في مجراها، الفكري مما يسمح بالبحث عنه علميا".

و هناك من يرى أن الإشكالية هي:" المدخل النظري الذي يعتمد عليه الباحث لمعالجة المشكلة التي طرحها في سؤال الانطلاق".

و هي ترتبط بموجهات نظرية و منهجية و هذه الموجهات النظرية و المنهجية تقوم على أسس و مقومات يتعين على الباحث الأخذ بها في كافة مراحل البحث.

ثانيا: كيف تنشأ الإشكالية.

لتحديد المشكلة يتوجب التقيُّد بالقواعد التالية:

- يجب أن تكون مشكلة البحث خاصَّة و محدَّدة و غير غامضة.
- يجب أن تصاغ المشكلة بصورة موجزة و واضحة.
- يجب توضيح المصطلحات المستخدمة في صياغة المشكلة.

عادة ما يقوم الباحث باختيار الموضوع ثمّ يحدد المشكلة التي يطرحها ذلك الموضوع و لكن قد يحدث بعد الخوض في الموضوع و التعمّق فيه أن تظهر للباحث إشكاليات أخرى تحتاج إلى معالجة ممّا قد يدفع به إلى صياغة الإشكالية أو تغييرها كليًا.

إن أول خطوات المنهج العلمي لدى الباحث تبدأ بالشّعور بوجود مشكلة نتيجة لميول الباحث لحبّ الاستطلاع و الاستكشاف كالسعي للاتّصال بمن حوله للتّعرّف على مختلف الظواهر فيميل إلى تفسير الحوادث و الظواهر، فالباحث لا يأخذ الأمور على علّتها بل يناقشها و يقارنها ليقبلها أو يرفضها، و بالتالي يتوجّب عليه وضع التساؤلات عن أسباب حدوثها؟

فمن أين ينطلق ليصل لخطوات جديدة توصله للمعرفة العلمية؟ و ما هي التفسيرات العلمية التي تؤدّي إلى تفسير الظاهرة ؟

كما أن تحديد المشكلة هو أساس البحث العلمي، فهي ظاهرة تحتاج إلى التفسير أو قضيّة يشوبها الغموض، و تبدأ بعد ذلك عمليّة البحث لإزالة هذا الغموض الذي يحيط بها و كذلك من أجل الوصول إلى تفسيرات علميّة للإجابة على التساؤلات التي تتعلّق بالظاهرة موضوع الدّراسة.

إن الحصول على مشكلة ما لدراستها يعتبر من أهمّ الصعوبات التي تقف أمام الباحث حيث تعترضه جملة من العقبات و المشكلات التي تحتاج إلى دراسة، بحيث يجب عليه أن يختار منها ما يتماشى مع ميولاته و معتقداته و يتناسب و تصوّراته.

و الباحث الجيّد و النّاجح في بحثه العلمي هو الذي يختار مشكلة من خلال إلمامه بالموضوع الذي يرغب في دراسته، فيعتمد في ذلك على عدّة مصادر يستمدّ منها مشكلاته و هي: مجال التخصّص المراجع العلميّة، الخبرة الشخصيّة، الدّراسات السابقة و المشابهة المؤتمرات العلميّة، و الزيارات الميدانية (الاستطلاعيّة).

و قبل أن يبدأ الباحث في صياغة مشكلة بحثه، يجب عليه مراعاة بعض الاعتبارات كالعوامل التي تمكّنه من اختيارها بشكل مناسب، و من هذه الاعتبارات ما يلي:

- حداثة الموضوع.
- الأهميّة العلميّة للموضوع المختار (المشكلة).
- الخبرة الشخصيّة للباحث.
- توافر المصادر و المراجع لجمع المعلومات.
- توافر الأستاذ المشرف على البحث من أهل الاختصاص.
- ارتباط الموضوع و مناسبته للوقت (المجال المكاني و الزّماني).

المحاضرة الرابعة: (مرحلة تحليل المادة العلمية).

إن مرحلة تحليل المادة العلمية تتضمن كل من مرحلة القراءة و التفكير و كذا المرحلة الخاصة بصور خزن المعلومات.

أولا: القراءة و التفكير.

إن مرحلة القراءة و التفكير هي عمليات الإطلاع و الفهم لكافة الأفكار و الحقائق و المعلومات التي تتعلق و تتصل بالموضوع محل الدراسة و البحث العلمي و تأمل و تحليل هذه المعلومات و الأفكار و الحقائق عقليا و فكريا حتى تولد في عقل و ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع.

1* **أنواع القراءة:** و تنقسم بحسب المدّة التي تستغرقها و درجة عمقها إلى:

أ- القراءة الاستطلاعية: و هي تسمّى كذلك القراءة السّريعة و هي تهدف إلى تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، و كذا من حيث قيمتها العلميّة، و أيضا الاطّلاع على بيانات التأليف و جدّة الموضوع و نوع الدراسة، و هذه القراءة يجب أن لا تأخذ من وقتنا الكثير.

ب-القراءة العادية: بعدما يحدّد الباحث من خلال القراءة الاستطلاعية المصادر و المراجع التي يجب التعمّق فيها بالقراءة و التّفكير و البحث، فإنّه ينتقل إلى نوع آخر من القراءة أكثر تركيزا للموضوعات التي تمّ اختيارها، و يقوم بتسجيل كلّ المعلومات الهامّة في بطاقات و يقوم بعمليات الاقتباس اللازمة.

ج- القراءة العميقة: هناك بعض الوثائق تحتاج إلى قراءة عميقة و مركّزة لأنّها ذات قيمة علميّة كبيرة، كلها ذات صلة وطيدة بموضوع البحث تتطلب التّحليل و التّفكير المركّز.

2*شروط و قواعد القراءة: يجب أن تتوفر في القراءة الشروط التالية:
* أن تكون القراءة شاملة لكافّة المصادر المرتبطة بالموضوع.
** يجب أن تكون القراءة منظّمة و مرتّبة.
*** يجب أن يكون الباحث قادرا على الفهم و النّقد.
**** يجب اختيار الوقت المناسب للقراءة، و المكان المناسب له.
***** يجب احترام القواعد الصحية و النفسية أثناء عملية القراءة.
****** يجب ترك فترات للتأمل و التفكير خلال أو ما بين القراءات المختلفة و ذلك لتمحيص و غربلة و تحليل ما يقرأ و يستوعب من معلومات و أفكار و حقائق في هدوء و صفاء الذهن و الفكر و صحوة العقل.

3* أنواع القراءة: تنقسم القراءة إلى ثلاثة أنواع.

أ- القراءة السريعة الكاشفة: و تكون بمناسبة الإطلاع على خطط الدراسات المختلفة أو الإطلاع على فهارس الموضوعات، فليس كل ما يقع بين يدي القارئ يقرأ بتأن و تركيز، بل القراءة السريعة تفرضها منهجية البحث العلمي فحين اتصال الباحث بالمكتبة و طلبه عدد من المراجع ملزم في البداية بقراءة سريعة يصل من خلالها لمعرفة مضمون المرجع و المحاور التي تناولها بالدراسة و له أن يقدر بعد ذلك هل يستعمله في بحثه الجامعي أم لا.

ب- القراءة العادية: بعد تصفح المراجع المتخصصة و قراءة مضامينها و فهارسها بصورة سريعة يبادر الباحث بعد تصنيف المراجع ما سيستعمل منها و ما لا يستعمل إلى القيام بقراءة عادية و هذا حال إعداد البطاقات و الملفات فيقرأ و ينقل ما كتبه بكل أمانة علمية.

ج- القراءة المعمقة: و هي القراءة التي تنصب و تتركز حول بعض الوثائق و المصادر و المراجع و المعلومات ذات القيمة العلمية و المنهجية الممتازة ذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الدراسة و البحث، الأمر الذي يتطلب التعمق و التركيز في القراءة المتكررة و التمعن و التأمل للإقتداء بالحقائق و الأفكار و المعلومات الموجودة في هذه الوثائق كأفكار و حقائق و معلومات موجهة في عملية إعداد البحث العلمي و تتطلب القراءة العميقة و المركزة أكثر من غيرها من أنواع القراءة صرامة الالتزام بشروط و قواعد القراءة السابقة.

4*مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع:

بعد مرحلة القراءة و التأمل و التفكير تكون فكرة الموضوع الأساسية و آفاقها و جوانبها و عناصرها الأصلية و الأساسية و الثانوية و الكلية و الجزئية و العامة و الخاصة قد نضجت و تجمعت ملامحها في ذهنية و عقلية الباحث الأمر الذي يساعد الباحث في هيكلة و تخطيط عملية دراسة و بحث الموضوع

إن عملية تقسيم و تبويب الموضوع و البحث و التي تتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية و الكلية و العامة و الفرعية و الجزئية و الخاصة على أسس و معايير علمية و منطقية و منهجية واضحة و دقيقة هي عملية حتمية و حيوية لإعداد البحث العلمي.

حيث يقوم الباحث على أساس هذه الخطة و التقسيم و التبويب المرسوم بانجاز و إعداد بحثه خطوة خطوة و مرحلة مرحلة من خلال تنقلات منتظمة و متناسقة و متكاملة حتى يصل إلى النتيجة العلمية المقصود كشفها و تفسيرها.

أ- معنى و مقصود التقسيم و التبويب: يعني تحديد المشكلة أو الفكرة الأساسية و الكلية لموضوع البحث تحديدا جامعا مانعا و واضحا، و إعطائها عنوانا رئيسيا ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث و القيام بتقسيم و ترتيب الفكرة أو الموضوع الأساسي و الرئيسي في مشكلات و موضوعات فرعية و جزئية و خاصة، ثم تقسيم الموضوعات و الأفكار الفرعية و الجزئية و الخاصة إلى موضوعات و مشكلات أقل فرعية و جزئية و خصوصية....و هكذا.

و ذلك على أسس و معايير منطقية و علمية منهجية دقيقة و واضحة بحيث يشكل التقسيم و التبويب هيكلة و بناء البحث الكامل، ثم القيام بإعطائها عناوين جزئية و فرعية و خاصة في نطاق قوالب و صور منهجية معلومة (فصول و مباحث و فروع و مطالب و أولا و ثانيا.....1,2,3 و أ, ب, ج).

تعد خطة البحث من العناصر الجوهرية لأي بحث علمي فهي المرشد الذي يوجه الباحث أثناء قيامه بالبحث، فخطة البحث هي كالرسم الهندسي الذي لا يتصور إنشاء لمبنى بدونه، و الخطة التي يضعها الباحث قبل الدخول في البحث هي خطة تمهيدية و ليست نهائية، لأنها تشمل على الخطوط العريضة و العناصر الرئيسية لموضوع البحث دون التطرق إلى التفاصيل، أما الخطة النهائية فلا توضع الا عند البدء في كتابة البحث بالفعل و ذلك بعد أن يكون الباحث قد اطلع على كافة مراجع البحث و اكتملت لديه كل التفصيل.

ب- أسس و معايير التقسيم: و على الباحث العلمي أن يقوم بتقسيم المشكلة الرئيسية أو الموضوع الرئيسي إلى عناصر و نقاط أقل تجزئة و تفريع و هكذا حتى يشمل التقسيم و التبويب كل الأفكار و الموضوعات و العناصر و الخصائص و التفاصيل التي يتكون منها هيكل بناء موضوع البحث العلمي و أسس و معايير التقسيم الموضوعي و المنهجي و المنطقي قد تكون المفهوم و الأحكام و قد تكون النظري و التطبيقي و قد تكون نظم الدراسة المقارنة و قد تكون المراحل التاريخية المتعاقبة و المتواترة...

حيث أنه بفعل القراءة و التفكير و التأمل يتولد لدى الباحث عبقرية التمييز و الفصل بين الفكرة الرئيسية و الأساسية لموضوع البحث العلمي، و الأجزاء و الفروع و العناصر الفرعية و الجزئية و الخاصة ثم إعطائها عنوانا دالا عليه و موحيا لمحتواه، ثم صبه و وضعه في قالب أو إطار من أطر و قوالب التقسيم و التبويب (قسم أو جزء أو باب أو فصل أو مبحث أو مطلب...).

يجب على الباحث مراعاة الأمور التالية عند وضع تقسيمات البحث :

- يجب أن تكون تقسيمات البحث و عناوينها متسلسلة تسلسلا منطقيا.
- أن يتفرع كل عنوان من العناوين السابق عليه و يؤدي الى العنوان التالي له.
- يجب أن يكون هناك تناسق و تناغم بين عناوين التقسيمات الأصلية و الفرعية.
- يجب أن تكون عناوين تقسيمات البحث مختصرة فلا يجوز استخدام عناوين طويلة و مفصلة، بل يجب استخدام عبارات موجزة و دالّة بوضوح على معناها.
- يجب أن يكون هناك توازن بين التقسيمات المختلفة للبحث فلا يجوز أن يتوسع الباحث فيقسم على حساب قسم آخر قدر الإمكان.

ثانيا: صور خزن المعلومات.

تتمحور هذه المرحلة في عملية استنباط و انتقاء المعلومات و الحقائق و الأفكار المتعلقة بموضوع البحث من شتى أنواع الوثائق و المصادر و المراجع المتصلة بالموضوع و ذلك وفقا لطرق و إجراءات تقنية و منهجية دقيقة و منظمة تمهيدا لعملية كتابة و صياغة البحث و إخراجه النهائي.

إن الباحث الذي يجمع العديد من الوثائق المختلفة و يطلع بالقراءة على الأفكار و الحقائق و المعلومات الكثيرة يحتاج إلى عملية استخلاص و جمع و تخزين هذه الذخيرة و الثروة من المعلومات و الحقائق و الأفكار بطريقة منظمة و دقيقة لإخضاعها للتحليل و التركيب و الاستنتاج وفقا لمنهج معين من مناهج البحث العلمي و ذلك أثناء مرحلة التحرير و الصياغة.

و لتوضيح مرحلة جمع و تخزين المعلومات يجب بيان أساليب تخزين المعلومات و بيان القواعد و الإرشادات لكيفية جمع المعلومات.

1-أساليب جمع و تخزين المعلومات: هناك عدة طرق ووسائل لحفظ المعلومات، أحدثها الحفظ في الحاسوب لكن الأسلوب الأكثر استعمالا هو أسلوب البطاقات و التي يمكن اعتمادها في الحاسوب.

أ- أسلوب البطاقات: يعتمد أسلوب البطاقات في جمع و تخزين المعلومات على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم قد تكون هذه البطاقات معدّة مسبقا و يتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث نفسه.

ثم يقوم بتنظيمها عن طريق تصنيفها و ترتيبها طبقا لأجزاء و أقسام و عناوين خطة تقسيم و تبويب موضوع البحث و يشترط في البطاقة أن تكون متضمنة ما يلي:

*** نوع المعلومات:** يجب أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات و الأفكار و الحقائق، مثل اسم المؤلف و عنوان الوثيقة و بلد و دار الإصدار و النشر و رقم الطبعة و تاريخها و رقم الصفحة أو الصفحات.

** **الملاحظات المدونة:** و تدون على الوجه الثاني للبطاقة المعلومات التي استخلصها الباحث من المرجع سواء كانت شرحا أو تلخيصا إضافة إلى أفكاره الشخصية أو أفكارا و ردت إلى ذهنه أثناء البحث.
*** **لون البطاقة:** تستعمل البطاقات الملونة للتمييز بين المواضيع، كاستعمال ألوان خاصة بكل فصل أو مبحث... و تحفظ هذه البطاقات في صندوق خاص كي نحميها من الضياع و كذلك حتى يسهل علينا استخدامها.

ب- أسلوب الملفات: يقوم الطالب بتخصيص ملف لكل قسم أو فصل في البحث و يكتب عنوانه على غلاف الملف، ثم يقوم بتحديث المعلومات المتعلقة بهذا القسم أو المطلب في الملف الخاص به، على أن يرتب هذه الملفات وفقا للتصميم الذي وضعه و يمكنه الاستعانة بنظام التصوير بعد تحديد الصفحات التي يرى الطالب أنها تتعلق ببحثه و يقوم بتصويرها و يكتب في أعلاها المعلومات اللازمة حول المرجع الذي صدر منه إضافة إلى الفصل و المبحث...

و يتميز أسلوب الملفات بعدة مزايا:

- ميزة السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.
- ميزة ضمان حفظ المعلومات المدونة و عدم تعرضها للفقد .
- ميزة المرونة حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.
- ميزة سهولة المراجعة و المتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه و تخزينه من المعلومات و الحقائق و الأفكار.

عن طريق الكمبيوتر.

و تعد هذه أحدث الطرق في تدوين المعلومات و البيانات حيث يقوم الباحث بعمل ملفات داخل الكمبيوتر الخاص به باستخدام برنامج خاص بذلك ,و تدوين المعلومات التي يتوصل إليها في هذه الملفات مع تخصيص ملف خاص لكل مطلب أو مبحث أو فصل ثم يحفظ بهذه الملفات في ذاكرة الكمبيوتر لحين الرجوع إليها.

أ- بعض القواعد و الإرشادات حول كيفية جمع المعلومات و تسجيلها:

- حتمية الدقة و التعمق في فهم آراء و محتويات الوثائق و الفقهاء و الحرص و اليقظة في التقاط و تسجيل الآراء و الأفكار و الحقائق في البطاقات أو الملفات مسنودة و مدعمة بالحجج الكافية
- يجب أن ينتقي الباحث بعناية و دقة و يقظة ما هو هام و جوهري و مرتبط لموضوع البحث من المعلومات و الحقائق و الأفكار فقط و بترك ما يعتبر حشو و زيادة.
- يجب أن ينتقي الأفكار و الحقائق الأساسية.
- يجب احترام قواعد و منطق تصنيف و ترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع و تخزين المعلومات.
- قاعدة احترام الترابط و التسلسل المنطقي بين المعلومات و الحقائق و الأفكار.

المحاضرة الخامسة: قواعد تحرير البحث العلمي

بعد المرحلة الطويلة التي يقطعها الباحث في جمع المعلومات يصل إلى صياغة وتحرير نتائج الدراسة والبحث وفق قواعد وأساليب وإجراءات منهجية وعملية، وتتضمن مرحلة كتابة البحث العلمي أهدافا و تتكون من عدّة مقومات ودعائم يجب على الباحث احترامها و الالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة وإخراج البحث بشكل يضمن كل أجزائه، لذا فهذا المحور يتضمن:

أولا- أهداف كتابة البحث العلمي.
ثانيا- مقومات البحث العلمي.
ثالثا- أجزاء البحث العلمي.
رابعا-الإعداد الشكلي للبحث العلمي.

أولا : أهداف كتابة البحث.

- إعلان وإعلام نتائج البحث
- عرض وإعلان آراء وأفكار الباحث الشخصية
- استنباط واكتشاف النظريات و القوانين العلمية

ثانيا : مقومات كتابة البحث العلمي

تتمثل أهم مقومات كتابة البحث العلمي فيما يلي:

1- تحديد واعتماد مناهج البحث العلمي وتطبيقه في الدراسة

يعد تحديد منهج البحث عاملا جوهريا في كتابة البحث من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة ويمكننا حصر أهم المناهج المطبقة في العلوم القانونية فيما يلي :

ا-المناهج الأصلية (الأساسية) :

وتتمثل في:

ا1-المنهج الاستدلالي

الاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون اللّجوء إلى التجربة وهذا السير إما بواسطة القول أو الحساب، فالرياضي الذي يجري عمليات حسابية دون إجراء تجارب يقوم بعملية استدلال وكذا القاضي الذي يستدل اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية، فالاستدلال كمنهج في السلوك العام المستخدم في العلوم على وجه الخصوص هو عبارة عن التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا إلى مبادئ أو قضايا أخرى تستخلص منها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة .

مبادئ الاستدلال: 1. البديهيات (مثل من يملك الكل يملك الجزء).
2. المصادرات (مثل كل إنسان يطلب السعادة).
3. التعريفات (أي إعطاء تصور أو ماهية الشيء).
أدوات الاستدلال: 1. القياس (تحصيل حاصل).
2 . التجريب العقلي (عملية تقوم على الفروض و التحقيقات).
3. التركيب عملية عقلية تبدأ من القضية الصحيحة لتصل إلى القضية المجهولة).

تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية	عيوب المنهج الاستدلالي
- تفسير وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد العامة المجردة خاصة في القضاء الجنائي والمدني - يستنبط رجال القضاء النتائج والحلول والأحكام بعد إجراء عمليات الإسناد والتكييف والتفسير - تفسير قواعد التشريعات المعمول بها	- ان مبادئ الاستدلال لها أصل واحد و هي المصادرات - ظهور مناهج موضوعية وعلمية كالمنهج التجريبي - قصور المنهج الاستدلالي كمنهج ثابت ومطلق في دراسة الظواهر القانونية باعتبارها حية ومتحركة

ا2-المنهج التجريبي

هو المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقا أو باطنة، فيها كذلك كما في حالة الاستنباط لكي نصف هذه الظواهر الخارجة عن العقل نفسرها وفي تفسيرنا لها نلجأ إلى التجربة ولا نعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق الصورية وحدها.

مقومات المنهج التجريبي:

1. الملاحظة (البسيطة و المسلح/ يجب على الباحث ملاحظة كافة العناصر التي لها صلة بالملاحظة/ و يجب أن يكون الملاحظ مؤهلا و قادرا).

2 .الفرضية (التفسير المؤقت/ بعد التجربة و الاختبار تصبح قوانين تفسير الظاهرة).
3. التجريب (التحقق من الفرضية و إثباتها).

•تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية

- طبق المنهج التجريبي في العديد من الدراسات القانونية مثل :

*علاقة القانون بالبيئة الاجتماعية
*علاقة القانون بالسلطة
*كما استخدم في مجال العلوم الجنائية بعدما تم اكتشاف حتمية العلاقة و التكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الطب، و الوراثة وتعتبر العلوم الجنائية و الإدارية أكثر فروع العلوم القانونية التي تطبق المنهج التجريبي نظرا لطبيعتهم الخاصة وارتباطهم بالواقع.

•مميزات المنهج التجريبي

- أقرب المناهج للطريقة العلمية.
- منهج علمي خارجي حيث يعتمد على التجربة الخارجة على العقل.
- منهج موضوعي أي النتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقا حتى و إن كانت تتعارض مع رغبة الباحث وميوله.

3-المنهج الجدلي أو الدياليكتي

•تعريفه :

-هو عبارة عن طريقة في التفكير.
- هو الطريقة التي تدرس العلاقات المتبادلة في التأثير ما بين الظواهر المختلفة.

•خصائصه :

-منهج علمي موضوعي.
-منهج عام وشامل، يكشف المعرفة وتعريف كافة الظواهر والعمليات العلمية، النظرية والطبيعة والاجتماعية والسياسية والتنظيمية.

•قوانين المنهج الجدلي:

-قانون وحدة صراع الأضداد والتناقضات :

أي ظاهرة أو أي نظام يحتوي على جانبين يناقض كل منهما الآخر بحيث هذا الشيء لا يوجد بدون هذين الجانبين المتناقضين و هذه الأضداد بحكم وجودها معا تتناقض مع نفسها وتتصارع ويؤدي ذلك إلى التطور والتغير.

-قانون التحول من الكم إلى الكيف :

تتصارع أجزاء الظاهرة فيما بينها فتبدأ الظاهرة في التغير من الناحية الكمية أو حتى الشكلية وحينما يصل التغير الكمي إلى ذروته تتغير الظاهرة نوعيا ولا تحتمل هذا التغير الكمي على الوضع السابق أي لا تستطيع استيعابه ولا تستطيع التكيف معه إلا بوضع جديد هو الظاهرة الجديدة المقررة.

-قانون نفي النفي :

عندما يصل التناقض ذروته تبدأ الظاهرة وتبنى على أنقاضها ظاهرة تتألف من عناصر الظاهرة السابقة لكنها تختلف عنها , فبعد أن تتناقض هذه العناصر تتآلف من جديد لتنفي ما كان في السابق وتتخلص من عيوب الظاهرة السابقة، فهذا القانون هو شرط التطور والبناء التصاعدي.

•تطبيقة :

يمكننا تلخيص قوانين المنهج الجدلي بمثال عن تركيب الماء حيث أن جزئيات الماء والمتمثلة في ذرتي الأكسجين وذرة الهيدروجين يعيشون في تآلف وترابط , لكن فمنا بتسخين المياه إلى درجة الغليان يبدأ الصراع مما يؤدي إلى تغير و تحوّل طبيعة هذا العنصر من الماء إلى بخار وبالتالي وجود عنصر جديد قام على أنقاض العنصر السابق لكنه يختلف عنه.

أمّا في العلوم القانونية فإنه :

- يقوم بدور كبير في تأصيل وتفسير ظاهرة الدولة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية.
- يفسر ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.
- استخدم كارل ماكس المنهج الجدلي في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا وظهور دولة البروليتاريا.
-

4-المنهج التاريخي

•تعريفه

هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل على ضوء دراسة تاريخ ماضيها.

•خطواته

- تحديد المشكلة أو الموضوع التاريخي.
- جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالوقائع والأحداث.
- نقد وتقييم الوثائق التاريخية.
- عملية التركيب والتفسير التاريخي أي صياغة الفروض والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية.
- استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث.

•تطبيق المنهج التاريخي :

- يضبط المنهج التاريخي طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات والفائدة من ذلك تتبع مراحل تطور القوانين وأسباب ذلك التطور لنستطيع من خلال الماضي تحديد أهداف القانون في الوقت الحاضر.

- يقوم المنهج التاريخي بدور حيوي في مجال الدراسات القانونية التي تتمحور حول الواقع والأحداث والظواهر القانونية المتحركة والمتغيرة والمتطورة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر اجتماعية وإنسانية في الأصل.

- معرفة الحقائق العلمية والتاريخية مثل أصل وأساس وغاية القانون في كافة المراحل والعصور التاريخية.

- معرفة جذور وأصول وتطبيقات قواعد أحكام ومبادئ ونظريات العقود والمسؤولية والبطلان والمركزية الإدارية ومبدأ تدرج السلطة الرئاسية والرقابة الإدارية والوظيفية العامة.

المحاضرة السادسة: تابع لمقومات كتابة البحث العلمي.

ب -المناهج الفرعية

وتضم كل المناهج الأخرى التي لم يتم الاتفاق حول اعتبارها مناهج أصلية وتتمثل في :

ب1-المنهج الوصفي :

- **تعريفه**

هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

- **أهدافه :**

-جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.
-تحديد المشاكل الموجودة.
-إجراء مقارنة وتقسيم لبعض الظواهر.
-تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم ووضع خطط مستقبلية واتخاذ القرارات المناسبة في مسائل ذات طبيعة متشابهة.
-إيجاد العلاقات بين الظواهر المختلفة.
-جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وتحليلها للوصول الى استنتاجات وتعميمات.

- **خطواته :**

-الشعور بالمشكلة.
-تحديد المشكلة التي يريد دراستها وصياغتها في شكل سؤال محدد.
-وضع الفروض.
-تحديد مجتمع الدراسة.
-اختيار أدوات البحث.

-القيام بجمع المعلومات بطريقة دقيقة.
-تحليل النتائج وتنظيمها.
-تحليل النتائج وتفسيرها.

•الأسس المنهجية للمنهج الوصفي

-التجريد :لابد من اعتماد الباحث على التجريد حتى يمكن تمييز خصائص ومميزات الظاهرة خاصة وأن أغلب الظواهر الاجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد.

-التعميم :حتى يمكن استخلاص أحكام تصدق على مختلف الفئات المكونة للظاهرة محل الدراسة على أسس معيار مميز.

•تطبيقه في العلوم القانونية

إجراء المسوح الاجتماعية اللّازمة لتطوير المنظمة القانونية ودراسات المؤسسات العقابية وفي إجراء التحقيقات للكشف عن خفايا أسباب النزاعات القانونية وفي دراسات تطور ونمو السمات الإجرامية وعلاقاتها بالظروف.....

ب2- المنهج المقارن

•تعريفه :

هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، أو هو الأسلوب الذي يساعد الباحث أو الطالب على فهم النص الدراسي من خلال الاعتماد على موضع مجموعة من المقارنات التي تبين نقاط الاتفاق ونطاق الاختلاف الواردة في المنهج .

•أهدافه :

-تحديد أوجه الشبه والاختلاف.
-تحديد المحاسن والعيوب.
-معرفة أسباب التطور.
-يعوّض التجريب في العلوم التجريبية.
-استنتاج العلاقات والروابط بين مكونات النصوص المقارنة.

•طرق استخدامه :

-طريقة الاتفاق
-طريقة الاختلاف
-الطريقة المشتركة

•خطواته :

-تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة.
-وضع الفرضيات .
-تحليل البيانات وتفسيرها.

•أنواع المقارنة:

-المقارنة الأفقية: حيث يقوم الباحث بدراسة المسألة في كل قانون على حدا بحيث لا يعرض لموقف القانون الأخر حتى ينتهي من البحث المسألة في القانون الأول.

-المقارنة العمودية: حيث يتناول كل جزئية من جزيئات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد يعتبر منهج المقارنة العمودي أفضل من الأفقي لأنه يبعدنا عن التكرار إضافة إلى أنه يؤدي إلى سهولة إدراج أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينهما

•تطبيقه :

-احتل أهمية كبيرة حيث أصبح علم قائم بذاته, وموضوعا من موضوعات الدراسات القانونية ويستخدم في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.
- يمكن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى و مقارنتها بالنظم الوطنية مما يمكنه من الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف أو القصور بين هذه النظم, ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام

المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا أراد أن يعدل النظم و القوانين القائمة أو يضع نظم أو قوانين أخرى .

ب3- منهج تحليل المضمون

•تعريفه :

يقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها بعض , ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها وأسباب الاختلاف لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل.

أو هو أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال، هذا الأخير يهدف إلى الإجابة على أسئلة مثل من الذي يقول؟ كيف؟ ما هي الآثار المترتبة على ذلك؟

•خطواته :

-اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المطلوب تحليل مضمونها.
-تحديد نوعية موضوع تحليل المحتوى و أهدافه و اشكاليته وفروضه.
-استخلاص النتائج بمقارنة نتائج التحليل بالخبرة السابقة التي قررت تركيب المادة المحلّلة.
-كتابة تقرير البحث.

•أهدافه :

-التعرف على التركيب الداخلي للأشياء أو المواد المحللة.
-الكشف عن القوانين المنظمة للعلاقات الداخلية.
-التأكد من انتماء المادة أو الفكرة.
-التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا.
-الكشف عن طرق تركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.

•تطبيقها :

ان تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية.

ب4- منهج دراسة الحالة

•تعريفه :

منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة فردا كان أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة فمن مقاصده الأساسية الوصول إلى تعميمات يمكن أن يستخدم كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية وكذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

•خصائصه :

-الايجابيات :

-يتصف بالتعمق لأنها تدرس حالة واحدة من جميع الجوانب ولا يشتت جهده على حالات متعددة.
-تتصف بالمرونة حيث يسمح للباحث عن تعديل و إثراء بحثه وكذلك فروضه.
-يصبح الباحث قادرا على التنبؤ وكذلك الوصول إلى تعميمات طالما كانت الحالة موضوع البحث تحمل من السمات التي تشترك فيها مع حالات أخرى.

-السلبيات :

-قد يصعب الحصول على تعميمات صحيحة إذا ما كانت غير ممثلة للمجتمع كله.
-إن إدخال عنصر الذاتية أو الحكم الشخصي في اختيار الحالة أو جمع البيانات وتحليلها قد لا يقود إلى نتائج صحيحة.
-كلفة تنفيذ المنهج باهظة.

•خطواته :

-تحديد الحالة المطلوب دراستها.
-جمع المعلومات وتدقيقها والتأكد من صحتها.

-وضع الفرضيات التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها.
-اقتراح نوع المعاملة أو العلاج.
-إعداد تقرير الحالة.
-المتابعة والاستمرار للتأكد من صدق التشخيص ومناسبة العلاج.

•تطبيقه في العلوم القانونية :

دراسة نظام التقاضي و الإجراءات و الأعمال الإدارية للمحاكم وأماكن إعادة التربية، وكذلك رسم السياسات القضائية ودراسات الجرائم، وبالمقارنة بين نتائج أكثر من دراسة يمكن إجراء مقارنات قانونية كثيرة كما يمكن اللّجوء إلى هذا المنهج في إجراء التحقيقات و رسم الخطط العلمية القانونية

2-الأسلوب العلمي و المنهجي

إن الأسلوب العلمي يشير إلى ذلك الإطار الفكري الذي يعمل بداخله عقل الباحث، في حين أن كلمة منهج تعني الخطوات التطبيقية لذلك الإطار الفكري، ففي أية دراسة علمية تتخذ العمليات العقلية في ذهن الباحث ترتيبا أو تنظيما متكاملا يوجه خطواته التطبيقية، و لذلك فالأسلوب يشير إلى ذلك التنظيم الفكري التدخل في الدراسة العلمية، لذا يمكننا القول أن الأسلوب الفكري هو الذي ينظم أي منهج و يتضمن الأسلوب العلمي القانوني الخصائص التالية:

-اللغة الفنية المتخصصة و السليمة و الولية في دلالاتها و معانيها و تركيبها.
-الإيجاز و عدم التكرار.
- القدرة على تنظيم المعلومات و الأفكار و الحقائق العلمية و عرضها و إعلامها بطريقة منطقية وفق أنماط و أسس و مقاييس محددة.
- الدقة و الوضوح و التحديد و البعد عن الغموض و العمومية في العرض.
- تدعيم الأفكار و الحقائق و الفرضيات المعروضة بأكبر و أقوى الأدلة.
- التماسك و التسلسل و التناسق بين أجزاء و فروع و عناصر البحث و كدا قوة و جودة الربط في عمليات الانتقال من كلمة إلى كلمة و من جملة إلى جملة...
- عدم استخدام الباحث لضمائر المتكلم مثل نحن، نرى، نعتقد لأن هذه العبارات تتنافى و التواضع العلمي و الأفضل استخدام تعبيرات المبني للمجهول مثل يرى، يبدو، ينصح...

3-احترام قانون الاقتباس و قانون الإسناد و التوثيق و الأمانة العلمية.

إن البحوث العلمية هي مجموعة من المعلومات مستقاة من مختلف المصادر و المراجع، لذا لا بد من استخدام قواعد التوثيق طبقا لمبادئ و أساليب المنهجية العلمية.

وتبدو أهمية الهامش في التعبير عن الموضوعية و الأمانة العلمية لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به فإنه يريد من ذلك التفريق بين أفكاره و الأفكار التي نقلها عن غيره، كما انه بذلك يساعد الباحثين الآخرين على الإلمام و التعرف على المصدر المسار إليه و إمكانية الاعتماد عليه في بحوث أخرى، و يجب مراعاة ما يلي:

أ. قواعد التوثيق:

-الدقة والفطنة التامة في فهم القواعد والحكام و الفرضيات العلمية و أراء الغير المراد اقتباسها.
-عدم التسليم و الاعتقاد بأن القواعد والأحكام و الفرضيات و الآراء هي حجج و مسلمات مطلقة و نهائية، بل يجب اعتبارها بأنها مجرد فرضيات تتطلب عملية التجريب و النقد و التحليل و التقسيم.
-الدقة و الجدية في اختيار الاقتباس.
-تجنب الأخطاء و الهفوات.
-عدم التطويل و المبالغة في الاقتباس.
-عدم ذوبان واختفاء شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباسات.

ب. ضوابط عملية الاقتباس: هناك نوعين من الاقتباس.

•الاقتباس الحرفي أو المباشر: أي أن الباحث ينقل و يدون معلومة وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها، أي كما وجدها دون زيادة أو نقصان فلم يتصرف في الألفاظ و تراكيب الجمل، تاركا الصياغة كما ذكرها صاحب الكتاب أو المقال.

•**الاقتباس غير المباشر:** حيث يحتوي هذا النوع على جهد الباحث و شخصيته و لا يعني أنه لم يعتمد على الغير بل اعتمد عليه اعتمادا غير مباشر، و وجبت الإشارة للمرجع لبيان أمانة الباحث من جهة و لتطبيق قواعد منهجية البحث العلمي من جهة أخرى.

ج. قواعد الإسناد و توثيق الهوامش:

الهامش هو ذلك الجزء الذي يترك في أسفل الصفحة و يفصل بينه و بين المتن خط أفقي يمتد إلى ثلث الصفحة تقريبا، و يستخدم للإشارة إلى المراجع و المصادر التي أخ عنها الباحث، كما أنه يستخدم في معالجة بعض المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث و ليس لها مكان في المتن، مثل الإشارة إلى نص قانوني أو شرح معنى مصطلح معين أو تعريف لمسألة مرد ذكرها في المتن، كما يستخدم الهامش في إثبات بعض النصوص التي اقتبسها الباحث من نصوص أجنبية، أو للإحالة على موضوعات سبق أن ناقشها البحث في بحثه في مواقع و هناك عدة طرق يستخدمها الباحثون في تنظيم هوامش البحث منها:

•**طريقة هارفارد:** حيث تتم الإشارة إلى المرجع بعد الاقتباس أو الفكرة مباشرة و ذلك بأن توضع بيانات المرجع بين قوسين، ثم يعمل الباحث فكرته بعدها.

•**الطريقة الكلاسيكية:** و ذلك بأن يوضع في آخر الاقتباس أو الفكرة بعد نقطة نهاية الفكرة رقما يتسلسل مع الأرقام الأخرى بنفس الصفحة، و يتكرر الترقيم بدءا من رقم واحد بالصفحة الموالية و هكذا دواليك مع تقنية المراجع بالصفحات الأخرى، و في آخر نفس الصفحة يوضع الرقم أو الأرقام المشار إليها في المتن و يوثق المرجع.

•**الإشارة إلى الهامش وفقا لترقيم تتابعي جزئي:**

حيث يقوم الباحث وفقا لهذه الطريقة بترقيم الهوامش لكل فصل أو باب على حدا، حيث يبدأ الترقيم من الهامش الأول في أول صفحة في الفصل أو الباب إلى نهاية الفصل أو الباب، و يتم بعد ذلك إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها، أو يتم تجميع الهوامش ووضعها في نهاية الفصل أو الباب.

إن هذا الأسلوب أصبح استعماله محدودا، و يفصل الباحثون في أغلب الأحيان الأسلوب البسيط أو الطريقة الكلاسيكية.

•**الإشارة إلى الهامش وفقا لترتيب تتابعي كلي:**

حيث يقوم الباحث بترقيم الهوامش بشكل تتابعي من بداية البحث حتى نهايته، و يتم وضع الهوامش إما أسفل كل صفحة أو تجميعها معا ووضعها في نهاية البحث.

د- كيفية الإسناد و توثيق الهوامش

تختلف طريقة الإسناد أو توثيق الهوامش باختلاف الوثيقة العلمية التي اعتمد عليها الباحث في اقتباسه و يمكننا إيجازها فيما يلي:

•**الكتب**

اسم و لقب المؤلف كما ورد في الغلاف و بدقة، عنوان الكتاب، الجزء إن وجد، دار الطبع أو النشر، مدينة و بلد النشر.

عدد الطبعة، تاريخ الطبعة، رقم صفحة الاقتباس.

مثال: عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية،الطبعة1 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987،ص..

-في حالة استخدام المرجع لأول مرة نكتب البيانات كاملة كما بينت سابقا، أما إذا تكرر استخدام المرجع على مدار البحث، نكتب اسم و لقب الباحث ثم (عبارة المرجع نفسه، مرجع سابق...كما تم شرحه في المحاضرة)، ثم صفحة الاقتباس.

-أما إذا استخدمنا المرجع لمرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مرجع آخر هنا نميز بين:

-إذا كان التتابع في نفس الصفحة نكتب عبارة المرجع نفسه ثم رقم الصفحة.

-إذا كان التتابع ليس في نفس الصفحة، نكتب اسم و لقب المؤلف ثم عبارة المرجع السابق ثم صفحة الاقتباس(باقي التفاصيل ركز على ما يقيل في المحاضرة).

هذا بالنسبة للمراجع باللغة العربية أما إذا كان الاقتباس بالغة من مراجع بلغة أجنبية فالباحث يتبع نفس الخطوات السابقة.

مثال:

Ahcen Bouskia, l'infraction de change endroit Algérien, édition Dor el hikma, Alger, 1999, P….

هذا في استعمالنا للمرجع لأول مرة، أما إذا استخدمناه مرة أخرى نشير إليه بعد كتابة اسم و لقب المؤلف بعبارة op ,cit, p و هي تلخيصا لعبارة Opérocitato.

أما اذا استعملناه لمرة ثانية بدون مرجع آخر يفصل بين الاقتباس الأول و الثاني نكتب عبارة Ibid, P أي ذات المكان.

•توثيق المقالات

نكتب اسم و لقب صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، العدد، السنة، صفحة الاقتباس.

مثلا: عارف خليل أبو عبيد، جرائم الإنترنت، مجلة العلوم الشرعية، العدد03، جامعة الشارقة، أكتوبر 2008، ص88.

و تراعى القواعد السابقة فيما يتعلق بالاستعمال لأول مرة أو.....

•توثيق الرسائل العلمية

اسم و لقب صاحب الرسالة، عنوانها، نوع الرسالة، دكتوراه، ماجستير، ماستر...، ذكر الجامعة، الكلية أو المعهد، سنة المناقشة، صفحة الاقتباس.

•توثيق النصوص القانونية

تكتب طبعة النص، قانون، أسر، مرسوم، معاهدة...، ثم بيانات النص كاملة من رقم و تاريخ و موضوع، ذكر المادة، تحديد الجريدة الرسمية من حيث العدد و السنة، صفحة الاقتباس.

مثلا:

القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016ن المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، لسنة 2017، ص...

•القرارات القضائية

عبارة القرار، ثم رقمه، و تاريخ صدوره، الجهة القضائية المصدرة للقرار (المحكمة العليا، المجلس القضائي، القطب الجزائي،...)، الغرفة التي صدر عنها القرار(غرفة جزائية، مدنية...)، ثم تحديد بيانات المرجع الذي اقتبس عنه القرار أي المجلة التي نشر فيها، العد، السنة، صفحة الاقتباس.

مثلا:

قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1988/01/12، ملف رقم 44231، المجلة القضائية لسنة 1990، العدد 04، ص248.

•توثيق الوثائق الالكترونية:

اسم المؤلف، عنوان الموضوع، المجلة أو المنتدى المنشور فيها، تاريخ الاطلاع على المعلومة، العنوان الالكتروني.

مثلا:

زياد ذياب مزهر، المعالجة الأمنية و الوقاية لجرائم المخدرات و المؤثرات العقلية، منتدى الأبحاث القانونية ، 2012/05/15 ، متوفر على الموقع التالي: www.Law-zag.com.

يوم 2022/10/12، الساعة 12:00.

•توثيق المداخلات العلمية

اسم ولقب صاحب المداخلة، عنوان المداخلة، بيان نوع الوثيقة ملتقى، يوم دراسي، ندوة، تحديد الجهة المنظمة لذلك، مكان عقد الملتقى، تحديد تاريخه بدقة، صفحة الاقتباس.

مثلا:

حمة مرامرية، الأمر بتنفيذ الحكام القضائية الأجنبية في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري، ملتقى وطني حول تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 21-22 أفريل 2010.

(ملاحظة باقي التفصيلات ذكرت أثناء المحاضرة).

4- بروز شخصية الباحث

تتجلى شخصية الباحث من خلال آرائه الشخصية و عدم الاعتماد الكلي على آراء غيره، كما تظهر كذلك شخصيته من خلال تحليله للموضوع و الحجج الأساسية التي يبرر بها آرائه.

ثالثا: أجزاء البحث العلمي

للبحث العلمي مكونات رئيسية فهو نسق متكامل و مترابط الأجزاء ارتباطا وثيقا و هذا دليل على أنها خطوات منهجية وثيقة يجب على الباحث احترامها و تمثل هذه الجزاء فيما يلي:

1. مقدمة:

إن مقدمة البحث تمثل مدخل الموضوع و أهدافه فهي التي تهيئ القارئ في وقت قصير للتفاعل مع البحث فهي البوابة الرئيسية له و هي محصلته و هي مرآة البحث و الباحث.

فهي تقدم الفكرة الأساسية عن نوايا الكاتب وعن غايته من معالجة الموضوع من خلال إظهار الأسلوب الرئيسية التي دفعته لاختيار البحث، و نظرا لأهميتها فان الكثير من الباحثين يعتبرونها بمثابة الفصل الأول في كتبهم المكونة من عدة فصول و تعتبر المقدمة أول جزء من أجزاء البحث العلمي لكنها في الحقيقة آخر شيء يكتبه الباحث لأنه حينها يكون ملما بكل جوانب الموضوع، و تكون الأفكار قد ترسخت في ذهن الباحث، و يكون أكثر قدرة على إيجاز الفكرة الرئيسية للبحث بصورة أكثر دقة و يجب على الباحث إن يكون على علم بأهمية مقدمة البحث لأنها عنصر يجذب القارئ، فالقارئ يلجأ عادة إلى قراءة مقدمة بحث أو كتاب من أجل أن يعرف هل مبتغاه موجود في هذا الكتاب أم لا، كما أنها بداية تأسيس البحث بطريقة علمية صحيحة، و هي التي تعطينا انطباعا جيدا عما يحتويه البحث بشكل عام.

و تحتوي مقدمة البحث على عناصر يجب على الباحث مراعاتها و تمثل في:

1.التعريف بالموضوع وأهميته:

يجب على الباحث أن يقدم مدخل أو تمهيد للموضوع و يبين أفكاره الأساسية و يكون ذلك مرتبطا بالموضوع حيث يحد فقرة لكل متغير و يبين في نفس الوقت العلاقة التي تربط بينهما ثم يبين أهمية الموضوع النظرية و التطبيقية، حيث يوضح ما سوف يضيفه موضوعه من معلومات لم يتم التوصل إليها من قبل، كذلك يبين ما سوف يضيفه بحثه من حلول للمشكلة المطروحة.

2.الإشكالية: و هي كما قلت سابقا عبارة عن سؤال و في الحقيقة لا بد أن تجسد العلاقة بين متغيري عنوان البحث.

أ. الفرضية:

هي تقدير أو استنتاج مبني على معلومات سابقة أو نظرية أو خبرة علمية محددة يقوم الباحث بصياغتها و تبنيها مؤقتا لتفسير بعض الحقائق أو الظواهر التي يلاحظها، و هي التي يسترشد بها الباحث أثناء البحث أو الدراسة التي يقوم بها بمعنى أنها تمثل إجابات محتملة و مبدئية لتساؤلات البحث و تأتي في صورة علاقة بين متغيرين أو أكثر وتصنف الفرضيات إلى نوعين:

- **الفرضية المباشرة:** و هي التي تشير إلى وجود فروق أو علاقة بين متغيرين سواء بالسلب أو الإيجاب.
- **الفرضية الصفرية**: و هي التي تنفي في صياغتها وجود فروق في العلاقة بين المتغيرين.

و لصياغة الفرضية لا بد من توفر الشروط التالية:

-أن تكون الفرعية قادرة على تفسير الظاهرة و تقديم حل للمشكلة.

-أن تصاغ بوضوح و انجاز و بألفاظ سهلة.

-أن تصاغ بموضوعية.

-أن تكون قابلة للاختبار للتحقق من صحتها.

-أن تصاغ بعبارات احتمالية و ليست قطعية مثل قد، ربما، أحيانا...

ولكن على الباحث أن يميز بين الفرضية و ما قد يتشابه معها من مصطلحات مثل الافتراض و ذلك لوجود اختلاف كبير بينهما فإذا كانت الفرضية هي إجابات محتملة لتساؤلات البحث، فان الافتراض هو نوع من التحكم المسبق في بعض عناصر البحث ضمن صياغة معينة ترتبط بها نتائج البحث لاحقا، و أي تغيير في هذه الصياغة يؤثر في النتائج مثل الافتراض في المسائل الرياضية فالنتيجة صحيحة في حدود القيمة المفترضة و إذا غيرنا هذه القيمة تتغير النتيجة.

ب. الهدف من الدراسة:

لكل دراسة أو بحث هدف أو غرض حتى يكون ذا قيمة علمية، فالغرض من الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بهذه الدراسة, و البحث الجيد هو الذي يتجه إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة و دلالة علمية و تنوع أهداف الدراسة إلى هدفين:

- **الهدف العلمي:** و تكون رغبة الباحث في إثراء المعرفة و إثراء الفضول العلمي.
- **الهدف العلمي و التطبيقي:**و الهدف هو استخدام نتائج البحث و تطبيقاته للوصول الى حل للمشكلة التي قام الباحث بحراستها، أي تحقيق الاستفادة المباشرة بجعل العلم في خدمة المجتمع عن طريق الوصول إلى حلول المشكلات التي تواجه الأفراد و المجتمعات .

•الفرق بين أهداف الدراسة و أهميتها

هناك من يخلط بين أهداف الدراسة و أهميتها، فالأهداف تجيب على سؤال الباحث لنفسه لهذا تجري هذه الدراسة أي توضح ما يسعى الباحث للوصول إليه من خلال إجراء دراسته,أما أهمية الدراسة فتعتبر عما تضيفه الدراسة بعد الانتهاء منها من فوائد إلى الميدان العلمي.

ويجب على الباحث أن يراعي عند كتابة أهداف الدراسة أو أهميتها ما يلي:

- أن يكون كل منهما مرتبطا بموضوع الدراسة.
- أن تكون قابلة للتحقيق.

أن يستعمل عبارات احتمالية تبين أهمية الموضوع أو الهدف منه و في ذلك تعبير عن تواضع الباحث.

ه-الدراسات السابقة:

على الباحث الاطلاع على الدراسات السابقة لموضوع البحث، و دراستها دراسة نقدية فاحصة، يختار منها أهم الكتب و الدراسات التي أنجزت فيها، ليجد المقبول منها و المرفوض، و يبين مدى صلتها بالموضوع و أهمية التفاصيل الموجودة بها، و ما جاء غيها من تفسيرات، و من خلال هذه النظرات النقدية الفاحصة يمكن التعرف على ما إذا كن الباحث وصل إلى أبعد مما توصلت إليه البحوث السابقة أو انه أخفق في استيعاب تلك الدراسات، و هذا يتطلب من الباحث تقديم حالة وصفية لها، و تقويما لمحتواها الموضوعي باختصار دون استعمال الباحث في ترك الغرور و تضخم الأنا العلمية و هو لا يزال في أول الطريق، و يستطيع الباحث من خلال عرض الدراسات السابقة أن يبرر قدرته العلمية فكتابتها بصورة جيدة دلالة على النضج العلمي في موضوع البحث، و أنه ليس من الخطأ الكتابة في موضوع سبق بحثه أو مشكلة سبقت دراستها إذا اشتملت على تقويم الدراسات السابقة أو دراسة لجوانب لم تكن من اهتمام الباحثين السابقين .

-دوافع اختيار الموضوع:

يستلزم على الباحث حصر أهم العوامل التي تدخلت في اختيار موضوعه و تمثلت هذه الدوافع في عوامل ذاتية و التي تنعكس بذاته الباحث مباشرة، يلازم الدافع الذاتي دافع آخر موضوعي.

ر-الصعوبات والعراقيل:

على الطالب أن يشير إلى الصعوبات التي اعترضت سبيله سواء كانت طابع علمي أو عمل لتكون هذه الصعوبات و العراقيل بمثابة بالنسبة إليه يريد اطلاع القارئ عليها ليعرف بعض الظروف التي لازمت سير عملية البحث، كما يبينها للجنة المناقشة.

ز-تحديد مجال الدراسة:

أن تحديد الطالب لمجالات الدراسة عليه أكثر مصداقية و تكون نتائجه معبرة و مقبولة و ذلك لإزالة أي لبس أو تأويل من شأنه التشكيك في الحقائق المتوصل إليها، فقد يتعذر على الباحث دراسة الموضوع في كل الفترات الزمنية لذا فعليه أن يوضح الحدود الزمنية للموضوع(مثلا قبل التعديل أو بعد التعديل) كذلك يجب على الباحث توضيح الجوانب أو الموضوعات التي و لها لبحث و ذلك لصعوبة دراسة كل الجوانب المرتبطة بالموضوع.

ع-تحديد المنهج:

يحدد الباحث المنهج أو المناهج التي بينتها سابقا و التي اعتمد عليها في البحث موضحا الهدف من استخدامه، مثلا: لقد اعتمدنا على المنهج التحليلي كون الدراسة تنصب على تحليل النصوص القانونية التي تحكم إجراءات و قواعد الموضوع.

غ-التصريح بالخطة:

يختم الباحث مقدمة البحث بالكشف عن العناوين الرئيسية لخطته، فإذا قسم الخطة إلى ما بين تعين عليه ذكرهما مع تبرير هذا التقسيم، محاولة منه لإقناع الآخر (خبيرا مقيما للعمل العلمي أو قارئا عاديا)، فلا ينبغي عرض التقسيمات الأساسية لخطة الأطروحة أو المذكرة بصفة الوصف، بل يلزم الباحث بتبيان الأسباب التي ساقته لهذا التقسيم دون سواه.

- **ملاحظة:**

-على الباحث عدم معالجة الإشكالية أو وضع استنتاجات أو خلاصة و التي من المفروض وضعها في الخاتمة.

- تأخذ المقدمة ترقيما بالأحرف الأبجدية أو بالأرقام.

- المقدمة لا تهمش لأنها من بنات أفكار الباحث.

* وهناك من يخلط بين المقدمة و التمهيد على الرغم من أنهما لا يتشابهان إطلاقا، فالغاية من التمهيد هو التوطئة للموضوع و هو الرابط بين المقدمة و البحث، حيث يتناول التمهيد موضوعات متناثرة ليست من صلب الموضوع و لكن لا بد على الباحث من تناولها لتهيئة ذهن الباحث، و هو لا يحتل مساحة كبيرة في البحث فقد يقع قي حدود 25-30 صفحة و هناك من قال بأنه لا يتجاوز ¼ الرسالة أو البحث و يظهر الفرق بين المقدمة و التمهيد من خلال النقاط التالية:

- تتضمن المقدمة عناصر محددة لكن يخلو التمهيد من ذلك.

- المقدمة لا تهمش بينما التمهيد و بما أنه يتضمن موضوع له علاقة بالبحث فلا بد أن يهمش.

- أن المقدمة قد تتراوح عدد صفحاتها من 4 إلى 10 صفحات بينما التمهيد أكبر من ذلك.

2- **الموضوع أو جذع البحث:**

و هو جوهر البحث و الجزء الأكبر فيه لأنه يتضمن كافة الأفكار و الأقسام و العناوين، الحقائق التي يتكون منها موضوع البحث، كما يتضمن كافة عمليات المناقشة و التحليل و التركيب لجوانب الموضوع، و تختلف تقسيمات البحوث حسب حجم الموضوع و ما يسير من مسائل فإذا كان كبيرا قسم إلى قسمين أو أكثر أو مابين إذا كان موضوع البحث متوسطا قسم إلى فصول و إذا كان قصيرا قسم إلى مباحث، لكن على الباحث مراعاة أنه في نهاية كل باب أو فصل يجب عليه إعداد خلاصة و تتضمن عرض لأهم الأفكار التي عالجها و أهم النتائج التي توصل إليها لتشكل هذه الخلاصة خاتمة صغرى للباب أو الفصل، وتتجلى الحكمة من وضع خلاصة للأبواب و الفصول كونها تمثل مظهر يمكن الباحث من البحث و دليل تفوقه.

3. الخاتمة:

خاتمة البحث من حيث الشكل هي آخر ما يتضمنه البحث و تشكل ملخصا نهائيا له، و فيها يقوم الباحث ببلورة النتائج و الأفكار و الأجوبة التي يتوصل إليها على ضوء تحليلاته المتضمنة في صياغة الموضوع.

لا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث كما لا يجوز فيها الاقتباس، و يجيب عن الإشكالية التي قدمها الباحث من خلال التحليلات التي تضمنها الموضوع، إضافة إلى الاقتراحات و التوصيات.

إن الخاتمة هي الجزء النهائي في البحث لذا فهي التي تترك الانطباع الأخير لذا فهي تحتاج الى عناية شديدة في ترتيب الأفكار وجودة الصياغة و اختيار الجمل و العبارات حيث يحس القارئ أنه وصل الى نهاية البحث بطريقة متدرجة طبيعية دون تكلف. لذا تصاغ الخاتمة في فقرات متسلسلة.

الفقرة الأولى: استعراض ماهية الدراسة دون الدخول إلى التفاصيل.

الفقرة الثانية: الاستنتاجات و النتائج التي توصل إليها الباحث.

الفقرة الثالثة: المقترحات أو التوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل فيها.

ملاحظة:

يخلط البعض بين الخاتمة و الخلاصة لكنهما يختلفان عن بعضهما حيث أن الخلاصة هي كما بينت سابقا هي تلخيص للباب أو الفصل و تتضمن فكرة عامة عن محتوى الدراسة و النتائج التي توصل إليها الباحث بينما الخاتمة تشكل المرحلة النهائية للبحث و إحدى أقسامه الرئيسية و التي بدونها يكون البحث مشوها و فاقدا للإجابة التي يبحث عنها القارئ.

4- الملاحق:

تعتبر الملاحق جزءا أساسيا من أجزاء البحث العلمي و هي تتضمن وثائق قانونية أو إحصائيات أو بيانات اعتمد عليها الباحث في البحث، و لكن تعذر عليه عرضها كاملة في المتن، لكن يجب أن تكون هذه الملاحق صعبة المنال أو غير متاحة للجميع ولا يمكن الوصول إليها بسهولة، فلا يمكن مثلا وضع نصوص قانونية أو جريدة رسمية و ذلك لإتاحتها و توفرها خاصة مع التقدم التكنولوجي و توضح الملاحق مباشرة بعد الخاتمة و قبل قائمة المصادر و المراجع لذا فهي ترقم و يمكن للباحث أن يضع لكل وثيقة رقما خاصا بها مثلا نقول الملحق رقم 1..، ويستحسن أن ترتب الملاحق على حسب استعمالها في البحث بالترتيب.

5- قائمة المصادر و المراجع:

إن حصر المصادر و المراجع في البحث دليل قوي على قيمة البحث وجديته و عمقه، و هو بالتالي برهان واضح على سعة المصادر التي استخدمها الباحث و اعتمد عليها و استشهد بها في البحث، و عليه أن يكون حذرا من الوقوع في مشكلة كثرة استخدام المصادر دون ضرورة و ذلك للإقناع بجهده المبذول و اطلاعه الواسع.

و هناك طرق عديدة لتصنيف المصادر و المراجع في البحث حسب نوعها و الغالب أن تقسم إلى أولا إلى المصادر و يدرج فيها الباحث كل المصادر التي اعتمد عليها بحسب قوتها، فالنصوص القانونية مثلا تضيف إلى دساتير (لأنه أسمى قانون) ثم المعاهدات، ثم القوانين العضوية...أما المراجع فتصنف إلى كتب و أخرى متخصصة و رسائل و مقالات....و ترتب المصادر أو المراجع بإحدى الطرق التالية:

•الترتيب التاريخي(على أساس تاريخ النشر)

و فيه ترتب المصادر على حسب أقدميتها في النشر أو التأليف، و هو غير شائع كثيرا و كذلك غير عملي خاصة عند وجود مراجع لها نفس تاريخ النشر.

•الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية

*و ذلك باعتماد الحرف الأول من اسم أو لقب المؤلف و تمثل الحروف الهجائية في:

أ.ب.ت.ث.ج.ح.خ.د. ذ.ر.ز.س.ش.ص.ض.ط.ظ.ع.غ.ف.ق.ك.ل.م.ن.ه.و.ي.

*أما الحروف الأبجدية هي:

أ.ب.ج..ه.و.ر.ح.ط.ي.ك.ل.م.ن.س.ع.ف.ص.ق.ر.ش.ت.ث.خ.ز.ص.ظ.غ.

وفي حالة ما إذا كانت اسم أو لقب المؤلفين تبدأ بنفس الحرف ننظر إلى الحرف الثاني.

6. الفهرس:

لا يمكن إغفال الفهرس في أي بحث و قد يكون نهاية الرسالة حسب النظام الفرنسي، أو في أولها حسب النظام الأنغلوسكسوني ، و هو عبارة عن كشف تفصيلي لأجزاء البحث كاملا و يقابل كل جزء رقم الصفحة الخاصة به.

مثلا:

مقدمة..... رقم الصفحة.

الباب الأول .....عنوانه..... رقم الصفحة.

الفصل الأول.....عنوانه..... رقم الصفحة.

المبحث الأول.....عنوانه..... رقم الصفحة.

المطلب الأول.....عنوانه..... رقم الصفحة.

الفرع الأول.....عنوانه..... رقم الصفحة.

الفرع الثاني.....عنوانه..... رقم الصفحة.

7. الملخص:

هو الذي يلخص الرسالة بصورة مختصرة و دقيقة يتمكن القراء من خلاله و بسرعة من تكوين فكرة جيدة عن محتوى الرسالة، حيث يكون الملخص فكرة شاملة عما هو داخل الرسالة، و هو آخر جزء يكتب من الرسالة، و في العادة لا يزيد عن فقرة واحدة و في صفحة واحدة، ويعطي كذلك الملخص للقارئ فكرة عن أسلوب صاحب الرسالة و لغته و قدرته على التعبير، و لهذا يجب على الباحث أن يراعي أن تكون لغة الملخص متخصصة و مصاغة باختصار، حيث يكون الملخص واضحا بسيطا، و يجب على الباحث ذكر الكلمات المفتاحية و هي لا تتجاوز 5 كلمات، و يجب على الباحث تحرير الملخص كذلك بلغة أجنبية ثانية.

رابعا - الإعداد الشكلي او الفني للبحث

إذا كان الإعداد الموضوعي للبحث يمثل أهمية كبيرة، فالشكل النهائي أو الإخراج النهائي لا يقل أهمية عنه و يشمل ما يلي:

1-صفحة الغلاف الخارجي

تعتبر صفحة الغلاف الخارجي عنصر بالغ الأهمية لما لها من اثر في لفت انتباه القارئ وجذبه للاطلاع على حيثيات البحث ,لذا يجب على الباحث إعطاؤها العناية اللازمة من خلال ضمان احتوائها على العناصر التالية:

-اسم الجامعة و الكلية والقسم وهناك من يزيد على ذلك اسم البلد او الوزارة التابعة لها الهيئة العلمية , ولا يوجد اتفاق على ذلك .

-عنوان البحث ويكتب في وسط الصفحة داخل إطار.

-ذكر عبارة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ....في القانون (العام أو الخاص) تخصص ....

-يكتب اسم الطالب و لقبه على يمين الصفحة, واسم المشرف ولقبه ودرجته العلمية على يسار الصفحة.

- ذكر أعضاء لجنة المناقشة حيث يكتب اسم ولقب والرتبة العلمية و المؤسسة الأصلية ومهمة كل عضو في اللجنة، رئيس أو مشرف أو عضو.

-تاريخ المناقشة.

-ذكر السنة الجامعية.

2-الصفحات الافتتاحية: وتتضمن

•صفحة الشكر: و في العادة يقدم الشكر للأستاذ المشرف و أعضاء لجنة المناقشة.

•صفحة الإهداء: ليس ضروريا ولكن في حال وروده يجب ان يكون مختصرا , فالرسائل العلمية ليست مكانا للمجاملات.

3-الصفحات الادخارية: يمكن للطالب أن يخصص صفحات يكتب فيها عنوان كل فصل أو باب أو المقدمة أو الخاتمة، وهذه الصفحات تحسب و لا ترقم.

4-مقدمة: و يجب أن تتضمن العناصر السابق بيانها وهي التعريف بالموضوع و أهميته، الإشكالية الفرضية،الهدف من الدراسة،الدراسات السابقة، دوافع اختيار الموضوع، العراقيل ,تحديد مجال الدراسة المنهج المتبع، الخطة.

5-جذع الموضوع: ويقوم الطالب بعرض معلوماته النظرية و الإجابة على الإشكالية و تساؤلات الدراسة صفحة جديدة.

6-الخاتمة : وتحتوي على:

-الإجابة على الإشكالية.

-نتائج الدراسة.

-التوصيات.

7-الملاحق: وذلك إذا اقتضى الأمر ويجب على الطالب مراعاة ما يلي:

-تحديد عناوين للملاحق أو أرقام مثلا الملحق رقم1.

-كل ملحق يكتب في صفحة جديدة.

-ترقم الملاحق بصورة عادية, وتتبع ترقيم الخاتمة.

8-قائمة المصادر و المراجع: ويقوم الطالب بالتمييز بينها وفق المعايير السابقة.
9-الفهرس:ويجب الإشارة هنا إلى الفرق بين خطة البحث والفهرس, فالخطة عبارة عن طريق شامل يوضح أهم عناوين الموضوع او عناصره, ويشترط في الخطة كتابة أهم عناصر البحث دون تفصيل في العناوين وبدون إحالة إلى صفحة العنوان , أما الفهرس فيكتب الباحث كل عناوين وعناصر البحث بالتفصيل مع الإحالة إلى صفحة هذا العنوان بدقة.
10-الملخص: ويكون بلغة البحث و لغة أجنبية، إضافة إلى الكلمات المفتاحية.
ملاحظة: هناك تفصيلات كثيرة لم تذكر في المطبوعة و ذكرت في المحاضرات أنتم ملزمون بها.